

المصدر: الأهرام

التاريخ: 11 ابريل 2000

الانسحاب من لبنان وكيفية ربط المسارين السوري واللبناني واحتمال صعود المقاومة الفلسطينية

مطالبة الولايات المتحدة بتحريك الأمم المتحدة على المسار السوري لتنفيذ ٢٤٢

علامات استفهام وأمال ومحاذير أثارها ابلاغ إسرائيل سكرتير عام الأمم المتحدة كوفي عنان بشأن اعتزامها سحب قواتها من الأراضي اللبنانية المحتلة، في يوليو المقبل، وهو الأمر الذي يلقي اهتماما خاصا لدى الدوائر السورية. ويقف وراء هذا الاهتمام أنه بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان - إذا تم - يصبح المسار السوري الوحيد من بين مسارات عملية السلام الذي لا يشهد تحركا في الوقت الحالي، على صعيد المفاوضات التقليدية أو اعتزام إسرائيل الانسحاب إلى خط 4 يونيو 1967 الذي تعد العودة إليه شرطا أساسيا لتحقيق تسوية سورية إسرائيلية بشأن الجولان السوري، ما لم تشهد الفترة المقبلة اتصالات تؤدي إلى استئناف المفاوضات على المسار السوري بما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الجولان أيضا. ومن هنا، يعتبر بعض المراقبين أن البلاغ الشفوي الإسرائيلي للأمين العام للأمم المتحدة يعد نوعا من الضغط على سوريا، في إطار تبادل الضغوط بين الجانبين وهو ما يسميه المراقبون بسياسة «عض الأصابع»، وقدم أحد المراقبين تشبيها للوضع الحالي بأنه يماثل وضع لاعبين، ضاق عليهما وقت اللعب، فبات كل منهما يلقي بأوراقه ورقة تلو الأخرى وبسرعة حتى لا يغلبه اللاعب الآخر. ويفسر هذا الوضع التطورات المتلاحقة وأخرها القاء إسرائيل ورقة اعتزامها الانسحاب، والرد عليها بأن ورقة المسلحين الفلسطينيين تكون جاهزة لمنع إسرائيل من أن تتمتع وحدها بالأمن في الوقت الذي تحتل فيه أراضي سورية.

وبالطبع فإن النخبة السورية والشارع السوري له رأي في هذه التطورات.

يقول الدكتور هيثم كيلاني معاون رئيس المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في سوريا، خلال لقاء مع «الأهرام» أنه بالنسبة للتطورات على المسارين اللبناني والسوري يمكن ملاحظة نقطتين أساسيتين. تتعلق الأولى بأن كل أنشطة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك - منذ حملته الانتخابية حتى قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأخير بشأن الانسحاب من لبنان - كانت خالية بشكل كامل من الإشارة إلى قرار مجلس الأمن 425. وهذا القرار كان يطلب لبنان بتطبيقه على أساس أنه يحقق الانسحاب الإسرائيلي دون قيد أو شرط. ويضيف أنه لاحظنا فجأة أن إسرائيل بدأت تنحو منحى جديدا يطلب بتطبيق هذا القرار، وأن انسحابها سيتم بناء عليه، وهو ما لم يذكره مجلس الوزراء الإسرائيلي في حيثيات ولا مرجعيات الانسحاب، كأن إسرائيل تريد أن تقول بذلك إنها تنفذ قرارا لمجلس الأمن وأنهما تريد من المجلس أن يؤسس الآليات التي تحفظ تنفيذ هذا القرار.

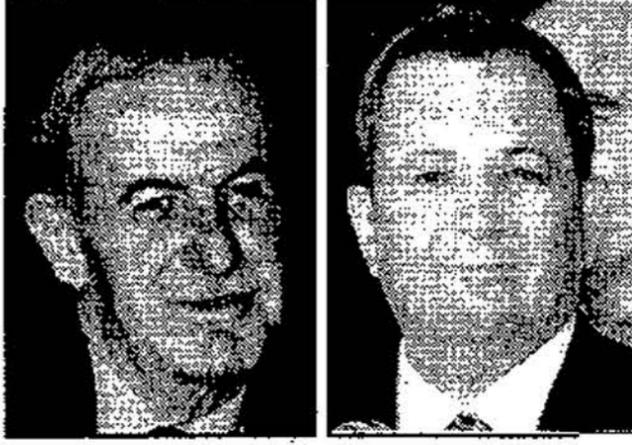
ويعني ذلك أن إسرائيل تريد الآن من مجلس الأمن أن يعيد تشكيل قوات الطوارئ الدولية الموجودة في الجنوب اللبناني، مع العلم أن هذه القوات لم تؤسس من أجل القرار 425. ويذكر أنه حينما وقع اجتياح إسرائيل للبنان في يونيو 1982، لم تستطع هذه القوات أن تفعل شيئا على الإطلاق لمواجهة هذا الاجتياح، وحينما قامت إسرائيل عام 1996 بمجزرة «قانا» لم تستطع هذه القوات أن تفعل شيئا لوقف المجزرة التي قامت يومذاك. ويوضح أن هذه القوات لم تكن قادرة على القيام بمهمة قتالية أو مكلفة بها، حيث إن أسلحتها دفاعية خفيفة ولا تمتلك أسلحة دفاعية ثقيلة، وهو ما يعني أن إسرائيل تريد من مجلس الأمن تغيير نوعية هذه القوات، سواء بزيادة حجمها أو تغيير نوعية تسليحتها، وهذا هو المهم في هذه المرحلة. ويعتقد ذلك أن إسرائيل - ومن خلال ما أعلن في لقاء

ولعل القاء إسرائيل ورقة اعتزامها الانسحاب من لبنان وفق قرار مجلس الأمن 425، وهو مطلب لبناني تؤيده سوريا، وراء تأكيد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لمؤيد الأمين العام للأمم المتحدة أن سوريا لن ترضخ للضغوط أيا كان مصدرها، ولن تتخلى عن حقوقها في الأرض والمياه، وزاد الشرع أن سوريا سوف تستمر في مطالبة المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وإقامة سلام عادل وشامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية ويوفر الأمن للجميع.

قالواضح أن تنفيذ إسرائيل للقرار 425 سيكون سابقة بالنسبة لإسرائيل التي دأبت على عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لكن وجود عامل المقاومة وسقوط قتلى وجرحى من الجنود الإسرائيليين أوجد رأيا عاما داخليا إسرائيليا ضاغطا على الحكومة مما دفعها إلى اتخاذ قرار الانسحاب. ومن هنا ستكون إسرائيل قد دعمت مطلب سوريا الداعي إلى تنفيذ إسرائيل للقرارين 242 و 338 اللذين يقضيان بانسحابها من الجولان السوري حتى خطوط 4 يونيو 1967. لاحظنا فجأة

رسالة دمشق

عاطف صقر



إيهود باراك حافظ الأسد

تقرر في قمة القاهرة في يونيو ١٩٩٦، ولاخروج عليه. والآن فإنه من المفترض أن يكون السلام خيار إسرائيل أيضاً، فإذا كانت إسرائيل لا تريد أن تأخذ هذا الخيار، فإنه توجد مرجعية دولية في هذا الموضوع تحت رعاية الولايات المتحدة.

ورداً على سؤال حول الوقت المتاح أمام الراعي الأمريكي لدفع عملية السلام، مع قرب انتهاء رئاسة كلينتون والانتقال في حملة الانتخابات الرئاسية بأن تركيبة الكونجرس الأمريكي وأي رئيس أمريكي أو من سيخلفه ستكون تركيبة مؤيدة لإسرائيل، فإن أي اتفاق توقعه سوريا وإسرائيل سيكون مرحباً به من هذه التركيبة التشريعية والتنفيذية بالولايات المتحدة.

ويعني ذلك أن الرئيس كلينتون قادر على معالجة موضوع التسوية في المنطقة حتى آخر يوم من رئاسته. كما أن من سيأتي بعده سيستمر في المخالفة لنفسه مادامت أن التركيبة بالكونجرس مؤيدة لأي توقيع إسرائيلي مع سوريا أو لبنان، وبالتالي فلا أظن أن دور الرئيس كلينتون، في الاشراف على التسوية المنبثقة عن مؤتمر مدريد، سيتقلص خلال بقية فترة رئاسته.

أما المفكر السوري الدكتور جورج جيور فإنه رأى أن تنفيذ القرار ٤٢٥ يجب أن يتم بالشكل الذي لا يتضمن ترتيبات أمنية من أجل الانسحاب، لأن الانسحاب هو نصر للمقاومة، وهو النصر الذي تحاول إسرائيل ألا تظهره أنه نصر عليها، غير تهديد لبنان لتسحب منه لذة النصر.

ويوضح أن إسرائيل تحاول أن تضع نوعاً من التغطية على النصر، بأن تجعله يبدو وقد تم ضمن ترتيبات أمنية معينة اشترفت عليها الأمم المتحدة، لكن المذكرة الرئاسية اللبنانية للأمم المتحدة كانت حازمة وواضحة بحيث تحفظ للقانون الدولي وللأمم المتحدة هيبتها.

ويضيف أنه على الرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة لم تتحرك بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢، الذي يتضمن المطالبة بالانسحاب من الجولان، وإن كان التحرك الأساسي مطلوباً من الولايات المتحدة لأنها القوة الضاغطة على إسرائيل وهي التي جعلت الأمم المتحدة تتحرك الآن.

كما يوضح جيور أن سوريا تخلت عملية السلام، بتأييد من مصر والدول العربية، على أساس أن إسرائيل مستعدة لتنفيذ القرار ٢٤٢، فضلاً عن أن كلام الرئيس الأمريكي جورج بوش، في خطابه الذي مضى عليه الآن ٩ سنوات منذ مؤتمر مدريد، أكد مبدأ الأرض مقابل السلام الذي كان يقصد به تنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام.

ليس بالضرورة

وأعتبر المفكر السوري أن الخطوة الإسرائيلية لا تعني أن تنفيذ القرار ٤٢٥ سيؤدي إلى فصل المسارين بالضرورة، لأن المسارين مرتبطان بشكل متعمدة. ولا يعني ارتباط المسارين أن يكون هناك توازن حرمي، لكن هناك توازياً في الموقف، فالموقف السوري مع الانسحاب الكامل هو الموقف اللبناني من أجل الانسحاب الكامل.

أما رجل الشارع السوري فإنه يثق في قياداته السياسية ويؤيد انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية. ويقول أحد طلاب الجامعة - من الفلسطينيين - إن اضطراب إسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة يعني أنها لو كانت تتسليحون قبايلهم سيعودون إلى أراضيهم!

السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مع وزير الخارجية الإسرائيلي نيفيد ليفي، تبغى اللقاء المسئولية على مجلس الأمن لحمايتها من احتلال استمر ٢٢ عاماً للجنوب اللبناني وغزو وصل إلى احتلال العاصمة اللبنانية في ١٩٨٢.

أما النقطة الأخرى، فإنه في المؤتمر الصحفي الذي عقده أنطوان لحد قائد ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي، حيث أكد أنه سيقاوم ويستمر في الدفاع عن الجنوب اللبناني مثلما كان عليه الأمر منذ ١٩٧٨. وجاء هذا التصريح غامضاً، إذ أنه غير واضح إن كان سيقاوم ويستمر في التمسك بالجنوب اللبناني المحتل أم سينسحب مع الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، على أن يقاتل من هناك إذا استدعى الأمر، فهذه النقطة ليست واضحة حتى الآن في تصريحات قائد الميليشيا لحد.

وإذا أضفنا تصريحات عنان إلى تصريحات لحد، فإن ذلك يستدعي التفكير في الهدف الإسرائيلي من الانسحاب. وإذا كان الانسحاب يتم على قاعدة أن الجيش الإسرائيلي لم يعد يتحمل ثقل المقاومة الوطنية اللبنانية، وأنه لم يعد يستطيع أن يتحمل سقوط ضحاياه بالجنوب، فإن ذلك يعني أنه أمام حالة هزيمة أمام قوة المقاومة الوطنية اللبنانية.

فصل المسارين

وهنا يطرح سؤالاً حول سبب تحلل إسرائيل هذا الوضع ٢٢ عاماً لتتحرك الآن إلا إذا كان هناك هدف تسعى إليه إسرائيل وهو فصل وحدة المسارين السوري واللبناني، وهو ما يعد الهدف الرئيسي لإسرائيل حالياً، حيث إن المسار السوري متعطل حالياً بسبب تعنت إسرائيل وعدم قبولها بمبدأ الانسحاب حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. واعتبر أنه من الضروري اتخاذ إجراءات وتدبير على المستوى العربي من أجل عدم السماح لإسرائيل بتنفيذ هدفها الخاص بفصل المسارين، مؤكداً تأييد سوريا لانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني سواء باتفاق أو بدون، حتى يتم وضع جنوب لبنان تحت السيادة اللبنانية.

ولم يستبعد المفكر السوري وقوع أي احتمال، مادام أن إسرائيل ماضية في تحقيق هدفها بفصل المسارين، بحيث تعالج كل مشكلة وكأنها مشكلة قائمة بذاتها ومستقلة عن الأخرى، في حين أنه عندما نادت سوريا بوحدة المسارين وكذلك لبنان، فإنه كان من قبيل شمولية الحل العربي وليس تجزئة الحل وهو ما يحقق مبدأ الحل الشامل العادل الذي تتنادى به سوريا ولبنان وجميع الدول العربية.

الحل الشامل

ويوضح أن شمولية الحل تشمل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكن هذا الموضوع ليس راحماً الآن، وإنما هو أحد موضوعات المفاوضات المتعددة الأطراف، وسوريا ولبنان لا يشاركان في اجتماعات اللجان المتعددة. وأعرب عن اعتقاده أن موضوع اللاجئين مؤجل إلى حين انتهاء مشكلة تحرير الأراضي التي تشكل هدفاً رئيسياً في الوقت الراهن سواء لسوريا أو للبنان. ويضيف أنه أمام سوريا خياران متعددين، فإما أن سوريا متمسكة بخيارها، وهو السلام وهو خيار عربي